

الفصل العاشر

النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية

عائشة أحمد

مقدمة

يستعرض هذا الفصل الفروقات حسب النوع الاجتماعي^١ في طريقة تصويت الناخبين الفلسطينيين لمرشحي انتخابات الرئاسة الفلسطينية ومرشحي المجلس التشريعي الفلسطيني، والاختلافات في نظرة كل من الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني إلى من هو الأكفأ والأكثر قدرة على قيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني، إضافة إلى عرض للعوامل التي أثرت على مواقف الناخبين حول الجهة التي ينبغي أن تسيطر على القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني.

ارتفعت نسبة مشاركة كل من الرجال والنساء في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية من حيث الإقبال على الاقتراع، ما يمكن إيعازه إلى عدم مشاركة حماس في الانتخابات الرئاسية بمرشح عن الحركة بينما شاركت في الانتخابات التشريعية. كما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية، حيث تبين أن ٥٨٪ من المشاركين في الانتخابات الرئاسية هم من الرجال مقابل ٤٢٪ من النساء. أما في الانتخابات التشريعية فارتفعت نسبة مشاركة النساء إلى ٤٦٪ مقابل ٥٤٪ من الرجال. يعود ارتفاع نسبة مشاركة النساء كناخبات في

^١ يستخدم النوع الاجتماعي هنا لتعني الجندر (Gender) يعكس الفهم الاجتماعي لأدوار كل من الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني.

الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى مشاركة حماس فيها، كون الانتخابات الرئاسية تجري بين عدد أقل من المرشحين على مستوى الوطن بينما يتم ترشيح أعضاء المجلس التشريعي من خلال القوائم الحزبية التي تمتلك وجوداً في جميع المحافظات وعلى مستوى الدوائر والتي يكون فيها المرشحون على تماس مباشر مع المواطنين بشكل عام ومع النساء بشكل خاص. تاريخياً تم استخدام النساء كقوة انتخابية كامنة يتم استدعاءها من قبل الأحزاب والعائلات والعشائر كلما زادت حدة التنافس والاستقطاب وهذا ما جرى في انتخابات المجلس التشريعي، بالإضافة إلى الحملات الدعائية والتوعوية الضخمة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي وجدت متسعاً من الوقت أثناء التحضير للانتخابات التشريعية بعكس الانتخابات الرئاسية التي تمت في عجلة لتجنب تجاوز المهلة القانونية للرئيس المؤقت. هذه الحملات الترويجية للانتخابات وتلك التي قامت بها لجنة الانتخابات المركزية بالإضافة لحمى الانتخابات المحلية وحالة الاستقطاب السياسي الحاد ساهم في استدعاء القوة الانتخابية الكامنة من النساء.

(١) الكوتا والمشاركة النسائية

أقر قانون الانتخابات العامة الجديد الصادر في ١٣/٨/٢٠٠٥ تخصيص أماكن مضمونة للمرأة في القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية حيث تتضمن كل من القوائم الانتخابية حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن: امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة بين كل خمسة أسماء تلي ذلك. ولم يتضمن القانون كوتا للمرأة في الدوائر. يعتبر إقرار الكوتا إنجازاً مرحلياً مهماً للمرأة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات تظهر أن تمثيل المرأة في المجلس منخفض مقارنة بوزنها الديموغرافي حيث فازت ١٧ نائبة فقط (أي ١٣٪ من مجموع أعضاء المجلس التشريعي) إلا أن جميعهن فزن على القوائم الانتخابية أي بسبب استخدام الكوتا في القانون الانتخابي علماً بأن عدد الفائزات لم يتجاوز ٥ نساء أي ٦٪ في انتخابات المجلس السابق عام ١٩٩٦. ما يؤكد أهمية استخدام الكوتا كإجراء يدعم مشاركة النساء في الانتخابات أن أي من المرشحات في الدوائر لم تنجح في الحصول على مقعد في الدوائر الستة عشر في انتخابات عام ٢٠٠٦.

على الرغم من أن استعدادات المؤسسات والأطر النسوية للانتخابات المجلس التشريعي، ودعوتها المرأة للمشاركة في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً زادت من مشاركة النساء كناخبات، إلا أن مشاركة المرأة ترشيحاً في الانتخابات التشريعية بقيت ضعيفة، فقد بلغ عدد المرشحات في الدوائر ١٥ امرأة من ٤١٤ مرشحاً أي أقل من ٤٪ من مجمل عدد المرشحين في الدوائر. أما على مستوى القوائم فقد بلغ عدد المرشحات ٧٠ امرأة من ٣١٤ مرشحاً أي ٢٢٪ من عدد المرشحين. ويعود السبب إلى أن قرار الترشيح للانتخابات لا يتم بقرار فردي أو بناء على قدرات المرشحات وإمكاناتهن بقدر ما

هو قرار حزبي وفي بعض الأحيان عائلي أو عشائري وعادة ما يكون الخيار ليس في صالح النساء. تؤكد مراقبة طريقة الترشيح في الأحزاب المختلفة على أنه تم ترشيح النساء رضوخا للكوتا التي أقرها القانون وليس بناء على قناعات الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الديمقراطية واليسارية؛ فعلى سبيل المثال لم تتأس النساء أي قائمة ولم تأت النساء في المركز الثاني إلا في قائمتين والتزمت باقي القوائم بالمركز الثالث للنساء علما بان القانون يؤكد على وجود امرأة في المقاعد الثلاث الأولى وليس في الموقع الثالث.

ترشحت ١٥ امرأة فقط في الدوائر كافة وكن يدركن بأن فرصهن في الفوز محدودة حيث يتنافسن في أجواء مشحونة بسبب حدة الاستقطاب الذي شهدته الانتخابات التشريعية بين قائمتي فتح وحماس مما قلص فرص كافة المرشحين وبخاصة النساء من خارج مرشحي حركتي حماس وفتح؛ رشحت حركة فتح امرأة واحدة فقط في قوائم مرشحيها للدوائر الانتخابية الستة عشر هي "النائب السابق دلال سلامة" في دائرة نابلس الانتخابية، في حين لم ترشح حركة حماس أي امرأة في الدوائر الانتخابية.

(٢) تأثير النوع الاجتماعي على التصويت لمرشح الرئاسة الفلسطينية

ظهرت فروقات واضحة في التوجهات الانتخابية للرجال والنساء عند التصويت لمرشح رئاسة السلطة الفلسطينية. برزت هذه الاختلافات ما بين الجنسين في معظم الإجابات كالعوامل المؤثرة في اختيار مرشح الرئاسة، وما يجب أن يتمتع به رئيس السلطة المنتخب من سلطات وصلاحيات، والقرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، والمشاكل التي تواجه الفلسطينيين وتعد ذات أهمية أولى. بينت نتائج استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أن ٦٤٪ من النساء انتخبن محمود عباس مقابل ٧٤٪ من الرجال. واختار ١٧٪ من الرجال مصطفى البرغوثي مقابل ٢٤٪ من النساء. (أنظر الجدول رقم ١). صوتت ٢٧٪ و ١٦٪ من النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لمصطفى البرغوثي مقابل ١٩٪ و ١٣٪ من الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. لا تعكس هذه النتائج توجهات تقليدية لدى النساء الفلسطينيات بل على العكس فقد قمن باختيار مرشحين لهم برامج اجتماعية مناصرة للنساء وذات دلالات اجتماعية مهمة من ناحية الانحياز للفئات الفقيرة والمهمشة مما يعكس وعيا بمصالحهن الانتخابية. إلا أن التفاؤل ينبغي أن يكون حذرا فعلى الرغم من أن الشهادات الحية من الميدان تعكس توجهها أكثر استقلالية للنساء في خياراتهن الانتخابية إلا أن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعاً أبويا تحكمه الخيارات العائلية في الكثير من المواقف. كما أن اختيار مصطفى البرغوثي لا يعني اختيار برنامج أكثر تقدمية وتحورا فالنتائج تظهر وصف ٥٧٪ من النساء أنفسهن على أنهن متدينات مقابل ٤٧٪ من الرجال. كما أن ١٧٪ من النساء صرحن بأنهن يؤيدن الاتجاهات الحزبية الإسلامية كحركة حماس والجهاد الإسلامي مقابل ١٢٪ من الرجال. المعيار الأساسي للخيارات المختلفة هو مدى قربها من احتياجات الفقراء والمهمشين ومحاربة الفساد.

جدول رقم (١) توزيع الأصوات لمرشحي الرئاسة الفلسطينية حسب الجنس^٢

المرشح	رجال	نساء
مصطفى البرغوثي	٪١٧	٪٢٣
محمود عباس	٪٧٤	٪٦٤
بسام الصالحي	٪٢,٤	٪٢,٥
نيسير خالد	٪٢,٦	٪٣,٩
عبد الكريم شبير	٪٠,٨	٪١,٢
عبد الحلیم الأشقر	٪٢,٤	٪٣,٤
السيد بركة	٪١,٣	٪١,٢

● العامل الأهم في اختيار المرشح

أظهرت النساء توجهها حزبياً أقل تأثيراً فيما يتعلق باختيار مرشح الرئاسة والعوامل المؤثرة في الاختيار حيث صرح ٪١٦ من الرجال أن الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المرشح شكل العامل الأهم الأول في اختيار مرشح الرئاسة، فيما صرحت ٪١٠ فقط من النساء أن ذلك شكل العامل الأهم في اختيار مرشح الرئاسة (أنظر الجدول رقم ٢). قد يعود ذلك لعزوف العديد من النساء عن العمل الحزبي المؤطر وعجز الأحزاب السياسية على اختلاف ألوانها السياسية (باستثناء حماس) عن استقطاب النساء وتأطيرهن وطرح برامج تلائم اهتماماتهن وهمومهن المعيشية. اعتبرت ٪٤ فقط من النساء أن العامل الأهم الثاني في اختيار المرشح هو الحزب السياسي الذي ينتمي إليه مقابل ٪٩ من الرجال. وصرحت ٪٢٠ من النساء في استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أنهن لم ينتمين لأي من الاتجاهات والأحزاب السياسية، مقابل ٪١٣ فقط من الرجال. لكن النساء أبدين اهتماماً أكبر بقدرته المرشح على محاربة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الوطنية وهي هموم حياتية تمس المجتمع بشكل عام وتمس النساء تحديداً اللواتي تؤكد الدراسات التنموية المختلفة على أنهن أول ضحايا العنف والفقير.

^٢ المصدر: نتائج استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بتاريخ ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢) العوامل الأولى الأهم في اختيار مرشح الرئاسة حسب الجنس

العوامل الأولى الأهم في اختيار مرشح الرئاسة	رجال	نساء
الحزب السياسي الذي ينتمي إليه	٪١٦	٪١٠
قدرته على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل	٪١٨	٪٢٤
قدرته على ضمان استمرار الانتفاضة	٪٤	٪٤
قدرته على تحسين الوضع الاقتصادي	٪١٨	٪٢١
قدرته على فرض النظام والقانون	٪١٦	٪١١
قدرته على الحفاظ على الوحدة الوطنية	٪١٢	٪١٢
قدرته على حماية حقوق اللاجئين في المفاوضات مع إسرائيل	٪١٣	٪١٧
أخرى	٪٢	٪١

● السيطرة على القرارات المصيرية

أغلبية النساء (٤٦٪) أبدین الرغبة بمنح الرئيس صلاحيات واسعة في حسم القرارات المصيرية مقابل ٢٨٪ من الرجال. في حين صرح ٣٦٪ من الرجال أن تلك القرارات يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي مقابل ٢٠٪ فقط من النساء تؤيد هذا الخيار. (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم (٣) السيطرة على القرارات المصيرية حسب الجنس

بيد من يجب أن تكون القرارات المصيرية	رجال	نساء
المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية	٪٣٦	٪٢٠
رئيس السلطة الفلسطينية	٪٢٨	٪٤٦
المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية	٪٩	٪٤
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	٪١٠	٪٦
رئيس ومجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية	٪١٠	٪١٤
لا أحد مما سبق	٪٥	٪٥
لا رأي/ لا اعرف	٪٣	٪٦

لكن ٢٥٪ من النساء مقابل ٢١٪ من الرجال صرحوا بوجوب تمتع رئيس السلطة المنتخب بسلطات مساوية لسلطات رئيس الوزراء فيما أيد ٦٥٪ و ٦٤٪ من النساء والرجال على التوالي تمتع الرئيس بسلطات أوسع من سلطات رئيس الوزراء.

● المشاكل الأهم التي تواجه الفلسطينيين

رأت ٣٩٪ من النساء أن تفشي البطالة وانتشار الفقر هي المشكلة ذات الأهمية الأولى مقابل ٢٩٪ فقط من الرجال وهو ما يؤكد على أن الهم الأساسي للنساء الفلسطينيات يتمحور حول هذه القضايا كما تم الإشارة سابقاً. في حين رأى ٣٠٪ من الرجال أن انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي هي المشكلة ذات الأهمية الأولى مقابل ٢٠٪ من النساء، ورأى ٣٤٪ من النساء مقابل ٢٩٪ من الرجال في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اليومية مشكلة ذات أهمية أولى. رأت ٥٪ من النساء فقط في الفوضى الداخلية مشكلة ذات أهمية أولى مقابل ١٠٪ من الرجال (انظر الجدول رقم ٤). تعكس هذه النتائج أيضاً أدوار كل من النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني حيث تتواجد غالبية النساء في الحيز الخاص المتمثل في الأسرة ورعايتها والحفاظ عليها وهنا تشكل البطالة والفقر القضايا الأساسية محور الاهتمام، بينما يتواجد الرجال في الحياة العامة والحيز العام الذي تشمل ممارسات الاحتلال من قمع وحصار والفساد والفوضى الداخلية معاملة الأساسية.

جدول رقم (٤) المشاكل ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين اليوم حسب الجنس

المشاكل ذات الأهمية الأولى	رجال	نساء
تفشي البطالة وانتشار الفقر	٢٩٪	٣٩٪
استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اليومية	٢٩٪	٣٤٪
الفوضى الداخلية	١٠٪	٥٪
انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي	٣٠٪	٢٠٪
أخرى	١٪	١٪
لا رأي/ لا اعرف	١٪	١٪

● توزيع الأصوات لمحمود عباس حسب الجنس والمستوى التعليمي

يشير الجدول رقم (٥) إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم لدى النساء قل التأييد للمرشح محمود عباس ما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم لدى النساء يكن أقدر على بلورة آراء سياسية محددة. كما أن النساء الأكثر تعليماً تأثرن بممارسات السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية ما ساهم في قلة التأييد لمرشح فتح. وتقترب نسب التأييد بين الرجال والنساء على السواء بين الأميين والحاصلين على التعليم الابتدائي، فيما تتباعد النسب بين حاملي شهادة دبلوم وأكثر ٧٥٪ من الرجال مقابل ٥٢٪ من النساء.

جدول رقم (٥) توزيع الأصوات لمحمود عباس حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	رجال	نساء
ابتدائي وأقل	٪٧٨	٪٧٨
إعدادي	٪٧٦	٪٧٠
ثانوي	٪٧٠	٪٦٢
كلية فما فوق	٪٧٥	٪٥٢

إن نسبة التصويت لمرشحي الرئاسة اختلفت باختلاف المستوى التعليمي لكلا الجنسين . كما أنها نقصت بالنسبة لمحمود عباس بازدياد المستوى التعليمي بين الجنسين . لكن الفروقات بقيت واضحة ما بين الرجال والنساء ولم تتلاش بازدياد المستوى التعليمي خاصة في مستوى الكلية والبيكالوريوس . أراد الناخبون من كلا الجنسين في الانتخابات الرئاسية من الرئيس أن يكون قادرا على تحسين الوضع الاقتصادي والعودة لعملية السلام ، وكان عباس هو المرشح الأقدر على التجاوب مع اعتبارات الناخبين .

(٣) تأثير النوع الاجتماعي على التصويت في الانتخابات التشريعية

حصلت قائمتنا فتح وحماس على تأييد أكبر بين النساء في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ مقارنة بالرجال . فقد حصلت قائمة فتح على تأييد ٪٤٥ من النساء مقارنة بـ ٪٤٢ من الرجال ، وحصلت قائمة حماس على تأييد ٪٤٤ من النساء مقابل ٪٤٢ من الرجال وهذه فروق ليست كبيرة ولا تعكس ميلا أو توجهها سياسيا لحزب دون الآخر ولا تعكس ميلا لبرنامج سياسي دون الآخر . لكن الوضع يختلف بالنسبة الى القوائم الأخرى حيث حصلت على تأييد أقل بين النساء مقارنة بالرجال (٪١٢ مقابل ٪١٦) حيث يبدو أن الرجال أكثر قدرة على مواجهة حالة الاستقطاب الحاد للأحزاب السياسية أو ما يعرف بالتوجهات السائدة وبالتالي اختيار قوائم أقل " جماهيرية " بسبب برامجها .

● توزيع الأصوات حسب النوع الاجتماعي لكل من قائمتي فتح وحماس حسب المستوى العلمي

يشير الجدول رقم (٦) إلى فرق واضح ما بين الرجال والنساء في التصويت لقائمتي فتح وحماس . بعد استعراض مختلف المستويات التعليمية ما بين الرجال والنساء يلاحظ أن الفروقات المختلفة في التصويت لكل من قائمتي فتح وحماس تبقى قائمة بغض النظر عن مستوى التعليم للرجال والنساء .

يظهر الجدول فروقا مهمة بين الرجال والنساء بناء على المستوى التعليمي ، فمثلا بينما صوتت نسبة من ٤٥٪ من النساء بشكل عام لحركة فتح ، فإن ٥٧٪ من ذوات التحصيل الابتدائي وأقل صوت لفتح ، مقابل ٣٨٪ من الحاصلات على التعليم الثانوي و ٤٧٪ من الحاصلات على الكلية فأكثر . في المقابل فإن نسبة التصويت بين الرجال لفتح من ذوي التحصيل الابتدائي وأقل ينخفض من النسبة العامة ٤٢٪ ليصل إلى ٢٩٪ ، ولكنه يرتفع بين المتعلمين من الرجال ليصل إلى ٤٦٪ بين الحاصلين على التعليم الثانوي و ٤١٪ بين الحاصلين على كلية فما فوق .

جدول رقم (٦) توزيع الأصوات حسب الجنس لكل من قائمتي فتح وحماس حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	رجال		نساء	
	فتح	حماس	فتح	حماس
ابتدائي وأقل	٢٩٪	٥١٪	٥٧٪	٣٢٪
إعدادي	٤٢٪	٤١٪	٥٧٪	٣٤٪
ثانوي	٤٦٪	٣٨٪	٣٨٪	٥٢٪
كلية فما فوق	٤١٪	٤٥٪	٤٧٪	٤٠٪

ارتفعت نسبة التصويت لحركة فتح ما بين النساء الأقل تعليما (ابتدائي وأقل ، إعدادي) بفارق واضح عن الرجال من نفس المستوى التعليمي ، فقد صوتت ٥٧٪ من النساء من كلا الفئتين مقابل ٢٩٪ و ٤٢٪ على التوالي من الرجال لحركة فتح . واستمر ذلك الفارق بالبروز بنسب متفاوتة في التصويت لحركة فتح ما بين كل من الرجال والنساء في مختلف المستويات التعليمية . ورغم أن النسب تقاربت لدى أولئك ممن هم في المستوى التعليمي الجامعي لحملة البكالوريوس ، إلا أن الفارق برز وبشكل طاق ما بين الرجال والنساء من حملة الماجستير فأكثر ، حيث صوت ٤٣٪ من حملة الماجستير فأكثر من الرجال لصالح حركة فتح مقابل ٩٪ من النساء من نفس المستوى التعليمي .

يظهر التصويت لحركة حماس حسب المستوى التعليمي وجود فرق واضح ما بين الرجال والنساء ذي التحصيل الابتدائي وأقل في التصويت ، إذ صوت ٥١٪ من الرجال لصالح حماس مقابل ٣٢٪ من النساء . إلا أن الفارق ما بين الجنسين قد تضاعف بشكل ملحوظ للمستوى التعليمي بكالوريوس فأكثر ، إذ تقاربت مواقف الرجال والنساء من التصويت لحماس حيث صوت ٤٢٪ من حملة درجة البكالوريوس ما بين الرجال و ٣٩٪ من النساء من نفس المستوى التعليمي لصالح حماس .

● سلطات المجلس التشريعي المنتخب مقارنة بسلطات الرئيس

ظهرت هناك اختلافات ما بين الرجال والنساء حول الجهة التي يجب أن تكون بيدها القرارات المصيرية وبين العوامل الأولى الأهم في اختيار القائمة الانتخابية، والجهة الأقدر على دفع عملية السلام إلى الأمام. فعندما تم التوجه بالسؤال إلى الناخبين عما يجب أن يتمتع به المجلس التشريعي من سلطات في مقارنة مع رئيس السلطة الفلسطينية، أعرب ٥٦٪ من الرجال مقابل ٥١٪ من النساء أن المجلس التشريعي يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من تلك التي يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. أعربت ٣٢٪ من النساء مقابل ٢٦٪ من الرجال أنه يجب أن يتمتع المجلس التشريعي بسلطات مساوية لتلك التي يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. (أنظر الجدول رقم ٧) ترجع أسباب هذه الآراء إلى تضارب في المواقف وعدم وضوح في نوع النظام السياسي المطلوب فلسطينياً وينطبق هذا الأمر على الرجال والنساء على حد سواء. ربما تكون النساء أكثر قبولاً للنمط الأبوي المعتمد على سلطة الرئيس أو رب الأسرة لذا تظهر النساء هنا أقل حدة من الرجال في آرائهن ومواقفهن حول السلطات التي يجب أن يتمتع بها المجلس التشريعي المنتخب. وكان كل من الرجال والنساء (٦٥٪ و ٦٤٪ على التوالي)، قد رأوا عند الانتخابات الرئاسية أن رئيس السلطة المنتخب يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من سلطات رئيس الوزراء. ورأت ما نسبته (٢٥٪ و ٢١٪) من النساء والرجال على التوالي أن رئيس السلطة المنتخب يجب أن يتمتع بسلطات مساوية لسلطات رئيس الوزراء.

جدول رقم (٧) توزيع الأصوات حسب ما يجب أن يتمتع به المجلس التشريعي المنتخب من سلطات حسب الجنس

السلطات التي يجب أن يتمتع بها المجلس المنتخب	رجال	نساء
سلطات مساوية لسلطات رئيس السلطة الفلسطينية	٢٦٪	٣٢٪
سلطات أوسع من سلطات رئيس السلطة الفلسطينية	٥٦٪	٥١٪
سلطات أقل من سلطات رئيس السلطة الفلسطينية	١٣٪	١٠٪
لا رأي/ لا أعرف	٦٪	٧٪

● السيطرة على القرارات المصيرية

يرتبط الموقف من المجلس التشريعي ومن الرئيس فيما يتعلق بالسلطات التي يجب أن يتمتع بها كل منهما، مع الموقف من اتخاذ القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، فقد أعرب ٦٠٪ من الرجال مقابل ٤٩٪ من النساء أن القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي الفلسطيني. ورغم اتفاق أغلبية الرجال والنساء

على أن القرارات المصيرية يجب أن تكون للمجلس التشريعي ، إلا أن ٢٢٪ من النساء مقابل ١٣٪ من الرجال رأيت أنها يجب أن تكون لرئيس السلطة الفلسطينية . وينسجم هذا مع الموقف النسوي من نفس القضية في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ، حيث رأيت ٤٦٪ من النساء في السابق أن القرارات المصيرية يجب أن تكون لرئيس السلطة الفلسطينية مقابل ٢٨٪ من الرجال ، فيما رأيت ٢٠٪ من النساء في ذلك الوقت أن تلك القرارات يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي الفلسطيني مقابل ٣٦٪ من الرجال وقد يعود هذا إلى قبول النساء لسلطة فردية تتمثل في سلطة الرئيس وربما لعدم وضوح دور المجلس التشريعي وكيفية التأثير فيه بينما يزداد هذا الوعي في أوساط الرجال الذين هم على تماس مع الحيز العام حيث يزداد الوعي بأهمية دور المجلس التشريعي في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية دون تفرد رئيس السلطة الفلسطينية في اتخاذ مثل تلك القرارات ، وإلى أن تلك القرارات بحاجة إلى إجماع وطني فلسطيني خاصة في ظل تعنت الطرف الإسرائيلي واستمرار الاحتلال وانتهاكاته اليومية المستمرة لكل من الأرض والشعب الفلسطيني ، حتى بعد فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية ، حيث كان الأمل حينذاك قد عقد على قدرته على العودة إلى المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي وتحقيق السلام الموعود وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وهذه مواقف ذات صبغة حزبية مؤطرة تفتقد لها النساء بشكل عام .

فيما يتعلق بالموقف من أفضلية بيد من يجب أن تكون القرارات المصيرية فإن الفروقات ما بين الجنسين تبقى قائمة بغض النظر عن المستويات التعليمية المختلفة كالأعدادي والثانوي والبيكالوريوس (أنظر الجدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨): توزيع الناخبين ذوي التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي حسب الجنس وأفضلية الجهة التي يجب أن تكون القرارات المصيرية بيدها

الجهة التي يجب أن تكون بيدها القرارات المصيرية	رجال			نساء		
	إعدادي	ثانوي	جامعي	إعدادي	ثانوي	جامعي
المجلس التشريعي الفلسطيني	٥١٪	٦٢٪	٦١٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٣٪
رئيس السلطة الفلسطينية	١٧٪	١٢٪	١١٪	١٩٪	٢٠٪	٢١٪
المجلس الوطني الفلسطيني	٦٪	٨٪	٩٪	٤٪	٢٪	٧٪
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير	١١٪	٧٪	٦٪	٨٪	٥٪	٢٪
رئيس ومجلس الوزراء	٤٪	٦٪	٥٪	١٥٪	١١٪	٨٪
لا أحد مما سبق	٧٪	٥٪	٥٪	٢٪	٤٪	٤٪
لا رأي/ لا اعرف	٤٪	١٪	٣٪	٣٪	٨٪	٤٪

● العامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية

يتباين في الانتخابات التشريعية تماما كما هو الحال في الانتخابات الرئاسية الفرق ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالعامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية. حيث يعطي الرجال للانتماء السياسي أولوية تفوق تلك التي تعطى المرأة لهذا العامل. ففي الوقت الذي صرح ٢٣٪ من الرجال أن العامل الأهم الأول في اختيارهم للقائمة الانتخابية الحزب السياسي الذي تنتمي إليه القائمة منحت ١٣٪ من النساء هذا العامل أولوية أولى.

تقاربت مواقف الجنسين من أهمية عامل القدرة على محاربة الفساد للقائمة، أعربت ٢٦٪ من النساء عن أن قدرة القائمة على محاربة الفساد هي العامل الأول الأهم في اختيار القائمة الانتخابية مقابل ٢٤٪ من الرجال. منحت النساء نسبة أعلى للعامل المتعلق بقدرة القائمة على التوصل إلى اتفاق سياسي مع إسرائيل مقابل الرجال، حيث منحت ١٢٪ من النساء هذا العامل أولوية أولى مقابل ٨٪ من الرجال.

● توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب الموقف من عملية السلام

تباينت مواقف الجنسين من حيث الموقف من عملية السلام. فقد أعربت غالبية ٦٧٪ من النساء عن تأييدها لعملية السلام مقابل ٥٦٪ من الرجال. وفي الوقت الذي أعرب فيه ٢٠٪ من الرجال عن معارضة عملية السلام أعربت ما نسبته ١٠٪ فقط من النساء عن معارضتها للعملية. وذلك رغم قيام ٤٤٪ من النساء بانتخاب حركة حماس، وهو ما يفوق قليلا نسبة الرجال الذين قاموا بانتخاب حركة حماس والتي بلغت ٤٢٪. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة ٢٥٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بأنهم مؤيدون لعملية السلام، قاموا بالتصويت لقائمة حماس مقابل ٣٣٪ من النساء. وينسجم هذا مع تصويت ٢٤٪ من الرجال مقابل ١٩٪ من النساء (من أولئك الذين رأوا أن حركة فتح هي الأقدر على الدفع بعملية السلام إلى الأمام) لصالح قائمة التغيير والإصلاح، وذلك على الرغم من قناعتهم بقدرة حركة فتح على الدفع بعملية السلام إلى الأمام. ويمكن أن يفسر ذلك بأن الناخب الفلسطيني من كلا الجنسين الذي اختار "حماس" لتكون صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، إنما أراد توجيه رسالة مفادها أن حركة فتح عليها دفع ثمن الفساد الذي تجلّى في صفوفها وسيطرة المحسوبية والولاءات الشخصية للمتنفذين فيها.

● توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب مكان السكن

صوتت أكثرية ٥١٪ من نساء المدن لقائمة حماس مقابل ٤٧٪ من الرجال، فيما صوتت ٥٠٪ من نساء القرى والبلدات لصالح قائمة فتح مقابل ٤٦٪ من الرجال، فيما تقاربت

نسب تصويت كل من الرجال والنساء لصالح كل من قائمتي حماس وفتح في مخيمات اللاجئين . فيما يتعلق بالفئة العمرية فإن أكثرية من النساء ٤٧٪ في العمر ما بين ١٨-٢٢ انتخبن قائمة حماس مقابل ٣٧٪ من الرجال من نفس الفئة العمرية . فيما أنه في الفئة العمرية ما بين ٣٨-٤٢ فإن نسبة ٤٢٪ من النساء صوتن لقائمة فتح مقابل ٢٩٪ من الرجال من نفس الفئة العمرية .

● توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب التدين

لم يشكل عامل التدين عاملاً حاسماً في عملية التصويت ، فلم تظهر فروقات واضحة ما بين الرجال والنساء في التصويت بناء على عامل التدين ، ففي الوقت الذي انتخب فيه ٥٠٪ من النساء و ٥٢٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بالتدين قائمة حماس ، فإن ٤٦٪ من النساء و ٤٤٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بمتوسطي التدين قد انتخبوا قائمة فتح مقابل ٤٢٪ من النساء و ٤٠٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بالتدين انتخبوا حركة فتح أيضاً . كما أنه في الوقت الذي انتخبت فيه ٨٪ من النساء اللواتي وصفن أنفسهن بعدم التدين قائمة حماس ، فإن ٢٤٪ من النساء اللواتي انتخبن قائمة حماس بشكل عام قلن أنهن سيشاركن بشراء بطاقة يانصيب إن توفرت في فلسطين مقابل ١٦٪ من الرجال فقط فيما رفض ذلك ٨٤٪ من الرجال مقابل ٧٤٪ من النساء .